Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

22 Août 2011
22 غشت 2011

اليازمي: حرية العقيدة كانت مكتوبة في الدستور ولم يدافع الحداثيون عنها بعد هجوم الإسلاميين

هناء أبو علي

الاثنين 22 غشت 2011 - 13:14

Plénière Printemps arabes *por* *EuropeEcologie*

أقر إدريس اليازمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعضو لجنة مراجعة الدستور أن النسخة الأولى من الدستور كانت تتضمن "حرية المعتقد"، وأضاف في لقاء مع "أوروب إيكولوجي" وهو حزب الخضر بفرنسا قبل يومين حول الربيع العربي، "حرية المعتقد كانت في مكتوبة، ثم بدأ هجوم الإسلاميين على أعضاء اللجنة"، وانتقد الحداثيين المغاربة وقال إنهم ظلوا يتفرجون ولم يقوموا بأي شيء، وختم أنه آنذاك تأكد أن موازين القوى ليست في صالح الحداثيين.

إدريس اليازمي قال إنه مع تساوي الذكور والإناث في الإرث وزواج المسلمة بغير المسلم.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بوابة إقليم أزيلال
صوت الأغلبية الصامتة

معذرة كمال العماري....إننا نتواطأ

ما وقع في المغرب يوم التاسع و العشرون من ماي لهذه السنة يسائلنا جميعا، يسائل الدولة، عبر أجهزة القوة العمومية بشكل خاص....ما حدث في اليوم الثاني من يونيو،المتمثل في وفاة المواطن كمال العماري،يكرس ذات التساؤل،و يجعل من ضرورة الوقوف بشكل جدي و حازم ، ضد العبث بالوضع السياسي و الأمني، و الذي يفضي للعبث بأرواح المواطنين،مهمة ملقاة على عاتق كل الذين يعملون من أجل بلد ممكن للجميع..ممكن لا غير...

شكل هذا الوقوف كان منتظرا من المجلس الوطني لحقوق الإنسان،بحكم نوعية الرجال الذين حضوا بشرف تدبير شؤونه، و تصريف فلسفته المحددة في ظهير إحداثه، و في مبادئ باريس المؤطرة لهذا الظهير، و التي ترمي في مجمل توجهاتها لإحداث العدالة أولا و قبل كل شيء، و ترمي كذلك لنصب المؤسسة حارسا على الممارسة الحقوقية السليمة، في الاتجاهين المعاكسين بين الدولة و المواطن، و أساسا ضد الدولة باعتبارها مالكة لوسائل الإكراه المادية....

بعد تأخر غير مبرر،صرح المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأنه أعد تقريرا مفصلا حول الأحداث التي عرفتها مدينة أسفي،و بأنه وضع ذات التقرير لدى الجهات المختصة، و هي وزارة الداخلية و وزارة العدل،دون أن ينشر نتائج التقرير لإخبار الرأي العام بالذي وقع، و كيف وقعت التجاوزات، إن كان قد أقر بأن هناك تجاوزات، و كيف فقد المواطن كمال العماري حقه المقدس في الحياة...

لا فصل في الظهير المنظم للمجلس يعطيه الحق في حجب نتائج التقارير على الرأي العام،بل التوجه العام للنصوص تلزمه بهذا الإخبار، و بالشكل الفوري الذي تتطلبه حالات مثل فقدان الحق في الحياة،إذ أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة تنص على "و في هذا الإطار،ينجز المجلس تقارير تتضمن خلاصات و نتائج الرصد و التحقيقات و التحريات التي قام بها.و يتولى رفعها إلى الجهة المختصة،مشفوعة بتوصيات لمعالجة الانتهاكات المذكورة.كما يخبر الأطراف المعنية ، عند الاقتضاء،بالتوضيحات اللازمة"، و هي ذات الفقرة التي وقف فيها المجلس على ويل للمصلين، دون أن يعي بأن الأطراف المعنية هنا هي أسرة الفقيد أولا، و الفاعلون في حركة العشرين من فبراير الذين دعوا للتظاهر السلمي يوم الأحد 29 ماي ثانيا، و هو الرأي العام أخيرا.....

التوجه العام للمادة 24 في فقرته الثالثة و التي تنص على "يتولى رئيس المجلس إطلاع الرأي العام و المنظمات و الهيئات الوطنية و الدولية المعنية بحقوق الإنسان على مضامين هذا التقرير" يعزز مركزية الرأي العام الوطني في فعل الإخبار الملقى على عاتق المجلس، بما يعنيه ذلك الإخبار من تملك لقدرة المراقبة التي يمارسها المواطن ، صونا لحقوقه الأساسية....

كان الدفع الذي قدمه الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، و هو يبرر عدم إطلاع الرأي العام على مضامين التقرير،محبطا و مهينا للذكاء المغربي، إذ أن القول بعدم النشر هو بدافع عدم التأثير على قضية لا زالت مطروحة أمام العدالة، و التصريح بأن التقرير وجه لوزير العدل كي يحيله على الوكيل العام بمحكمة الاستئناف الذي يجب عليه بدوره إحالته على الشرطة القضائية المكلفة بالتحقيق للاستئناس به، ليس سوى نوع من التأثير في سير عمليات التحقيق...

إن التأثير، بمعنى الفعل الإيجابي في إحقاق العدالة،هو عين المطلوب من تقارير الهيئات الوطنية المكلفة بصيانة حقوق الإنسان،على اعتبار صدقيتها و المهنية التي أنجزت بها، و الحقائق التي توصلت بها،و نشرها لن يعمل سوى على حماية الحقيقة التي تنطوي عليها ، بفعل تملكها من طرف الرأي العام....

دون ذلك، و بالعقلية السلبية الممكنة، ليس لي سوى تصور أن التقرير الذي أنجزه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، توصل لحقيقة مقتل كمال العماري على أيدي القوات العمومية، و عدم نشره للرأي العام، شكل من التواطئ الذي يخدم هذا الالتفاف الذي عرفه التحقيق في القضية،التي يُراهن على نسيانها.....تفعيلا لمبادئ باريس...

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أبو أنس

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الحيلة إحسان يراسل رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان

شعب بريس

شعب بريس : 20 - 08 - 2011

الحمد لله
من السيد الحيلة إحسان
SHب ت و رقم 87666
الهاتف:06.61.70.01.81
العنوان:ساحة بدر زنقة11
العمارة3 رقم 3 الحي الحسني العيون

إلى السيد: رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان
تحت إشراف المكتب الإداري الجهوي بالعيون

الموضوع: تقرير حول وقفة احتجاجية أمام مقر بعثة الأمم المتحدة المينورسو

سلام تام بوجود مولانا الإمام وبعد،
علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه، أتشرف بالتقدم إلى سيادتكم بهذا التقرير راغبا منكم مؤزرتي في وقفاتي الاحتجاجية وأشكال نضالية سلمية، وكما تعلمون سيدي سبب هذه الوقفات، كتذكير فقط أنني كنت أشتغل ببعثة الأمم المتحدة المينورسو بالعيون، وقد كنت رجل أمن الذي يقوم بواجبه أحسن قيام، وبتاريخ 14يناير 2006 عندما كنت أزاول عملي حاولت مجموعة متكونة من 16 شخصا اقتحام مقر البعثة بالقوة بواسطة سيارة من نوع لاندرفير، فتصديت لهم وخاطرت بحياتي من أجل حفظ سلامة وأمن مقر عملي بعثة الأمم المتحدة، على اثر هذا التدخل العنيف تعرضت إلى حادثة شغل لإصابات على مستوى اليد اليمنى وكتفي الأيسر، كما تثبت الشواهد الطبية وتقارير المسؤولين بالبعثة والخبرة الطبية، وفي الوقت الذي كنت أنتظر فيه إنصافي وإتمام علاجي فوجئت بطرد تعسفي والاستغناء عن خدمات كمكافئة منهم، دون تمتعي بأي حق وكذلك تهديدي ومضايقتي وانتهاكات جسيمة للحقوق الإنسان مورست في حقي، ليصل هذا التظلم لمعانات صحية ونفسية وما أعانيه من ألام شديدة في كتفي لحد الآن بسبب قيامي بواجبي، وقد قمت بإرسال عدة شكايات في هذا الموضوع إلى جميع المسؤولين من اجل إنصافي في حقوقي المشروعة و المهضومة، لكن كل الجهود لن تجد أدان صاغية بل لم تتزحزح عن مكانها.
سيدي المحترم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ونضرا لما أعانيه وما أتعرض له من مماطلة ولا مبالاة لحل مشكلتي والتظلم الذي أشكو منه لحد الآن، وقد سبق لي أن كاتبتكم سيدي بطلبي منكم مؤازرتي ومساندتي في وقفات احتجاجية سلمية أمام مقر عملي للمطالبة بحقوقي المشروعة، لكن لحد الآن لم أتوصل بردكم كما أخبركم أنني قمت بوقفة احتجاجية سلمية أمام مقر بعثة الأمم المتحدة(المينورسو) رفقة أسرتي في يوم الاثنين 7غشت 2011على الساعة 12:00 زوالا، وبعد دقائق قليلة خرج نائب رئيس حراس الأمن بالبعثة (مصري الجنسية) الذي كنت أشتغل معه داخل المقر، وقد حاول منعي من الوقوف وسلبي حقي في تأسيس وقفة احتجاجية سلمية مشروعة، رغم محدودية سلطته خارج المقر، وقد تعرضت للتهديد من طرف هذا الأخير باتصاله بالشرطة المحلية وبالمكتب المنسق مع المينورسو، وبعد حضور جميع السلط المحلية(الشرطة،الدرك،القوات المساعدة) بالإضافة إلى قائدين المقاطعة الحضرية وأعوانه قام السيد القائد بمضايقات وتهديدات تصب أساسا في إبعادي عن مقر البعثة بالقوة من طرف السلطة المحلية، رغم أنه لا يملك الحق في التدخل في النزاع المطروح، والمالك الوحيد لحق التدخل من اجل إيجاد حل نزيه ومنصف هو السيد العامل

Revue de presse du Conseil National des droits de l'Homme

المنسق مع المينورسو، وكان عليه الحضور كونه مسؤولا عن حقوقي وكرامتي المنتهكة.
سيدي، رغم كل هذه الضغوطات والتهديدات إلا أني تمسكت بحقي المشروع في وقفة احتجاجية سلمية أمام مقر عملي، وقد تلقيت مكالمة من طرف موظف من الملحقة و أخبرني برغبة السيد الوالي باستقبالي في مكتبه ومناقشتي في مشكلتي بالإضافة إلى طرح فكرة إيجاد حل وإنصافي لأخذ حقوقي المهضومة والمنتهكة من طرف بعثة الأمم المتحدة ، وقد كان هذا اللقاء يوم الثلاثاء 8 غشت 2011 على الساعة 15:00 ، وقد حضر هذا اللقاء والدي رغم ظروفه الصحية الحرجة المزمنة المشلول بدنيا إلى أنه أصر على الحضور معي ليكون شاهدا على ما سيطرحه السيد الولي لحل قضيتي، وقد تأسف السيد الوالي عن عدم قدرته عن مساعدتي في إيجاد حل لما أعانيه من تظلم واخبرني على أن هذا الأمر فوق قدرته وأن ما علي فعله هو أن أستمر في حل مشكلتي مع مشغلتي بمقر البعثة رغم أني أخبرته بأنني حاولت عدة مرات وأنهم يرفضون الحل بطريقة قانونية، وبما أنني مواطن مغربي أطالب بحقوقي المشروعة كان على السيد الوالي التدخل لكي أخد حقي المشروع.
وخلاصة أود إيضاح أهم محاور هذه الوقفة الاحتجاجية والمتمحورة حولها بالإضافة إلى المشاكل التي واجهتني خلالها :
1 قمت بوقفة احتجاجية سلمية أمام مقر عملي المينورسو للمطالبة بحقوقي المشروعة والمنتهكة.
2 أطلب توضيحا عن عدم مساندة كل المسؤولين لي كمواطن مغربي قدمت عملا جيدا أستحق علية مكافئات وليس تهديدات ومضايقات.
3 أحمل كل المسؤولية للمضايقات والتهديدات التي تعرضت لها من طرف نائب حراس الأمن بالبعثة لأنه طرف محايد وليس له أي تدخل خارج المقر.
4 أحمل كل المسؤولية لقائد المقاطعة الذي هددني وضايقني أثناء وقفتي السلمية المشروعة وأن ليس له حق التدخل في الموضوع وكما أنني أتعرض لمضيقات ومراقبة بعد وقفتي الاحتجاجية واحمل كل الجهات مسؤولية تحمل النتائج لأي مكروه أتعرض له.
5 تبين لي من خلال استدعائي من طرف السيد الوالي هو تكسير وقتي السلمية المشروعة وكان من الواجب عليه الوقوف بجانبي كمواطن مغربي لدي حقوق وبما أنه مسؤول مغربي يجب عليه أن يدافع عني.
سيدي كل شيء واضح لكم عبر تقريري فإنني من جديد أطلب منكم مساندتي ومؤازرتي في كل الوقفات السلمية المشروعة أمام مقر بعثة المينورسو للمطالبة بإنصافي في حقوقي المغتصبة.
وتقبلوا مني سيدي فائق التقدير والاحترام

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'homme

من زمن الرصاص: مواطن من تازة يُناشد المجلس الوطني لحقوق الإنسان

لازال "باشا محمد خواخي" الساكن بمنطقة تيزي وسلي غرب الريف المغربي، 80 كلم شمال مدينة تازة، ينتظر مصير شكايته، التي يلتمس من خلالها النظر في المقرر التحكيمي رقم: 13015، والتي لم تأخذ بعين الإعتبار حسب شكايته التي تتوفر "أصداء الريف" على نسخة منها، مضيفاً أن زوجته الشهيدة التي فارقت الحياة في المستشفى بتاريخ 10 رمضان 1964، إثر ركلة قاضية تلقتها وهي حامل بتوأمين استشهداً أيضا على يد شرطي كان يشتغل بقسم الشرطة القضائية بمدينة فاس.

وكان "باشا محمد خواخي" قد كشف في تصريحه بملف 109، المقرر رقم: 13015، بتاريخ 30 نونبر 2005 لهيئة الإنصاف والمصالحة أنه تعرض لاعتقال تعسفي في 16 يوليوز 1963 من منزل صديقه في قضية ما يعرف بمؤامرة المس بسلامة الدولة، حيث تم احتجازه بمركز شرطة تازة وتم إستنطاقه والتحقيق معه لمدة يومين، لينقل بعدها إلى مركز الشرطة بفاس الذي مكث فيه 28 يوماً، ليتم بعدها نقله إلى دار المقري بالرباط التي مكث فيها عشرة أيام، ثم تم إيداعه بسجن لعلو قبل إحالته على قاضي التحقيق بالمحكمة العسكرية بالرباط في بداية نونبر من سنة 1963.

ويضيف "باشا محمد خواخي" في حديثه لـــ"أصداء الريف" أنه لم يطلق سراحه إلا بعدما ذاق مختلف أنواع التعذيب والتنكيل بكل هذه المعتقلات خلال استنطاقه حول علاقته بمتابعين فارين في تلك الآونة، وعن الأسلحة، مما تسبب له في أضرار نفسية وجسدية.

وبرغم كل الألم لازال "باشا محمد خواخي" ينتظر بكثير من الأمل أن يتم إعادة النظر في قضيته وإنصافه ورد الإعتبار إليه

الصديق اليعقوبي

أصداء الريف

Revue de